

الطموح اللبناني الداخلي.

### الرعاية الدولية والإقليمية

لكن يبقى هناك نقطة أساسية ستتحكم بالوضع اللبناني في المرحلة المقبلة وهي الرعاية الدولية للبنان والتي بدأت تبرز منذ صدور القرار ١٥٥٩ واغتيال الرئيس رفيق الحريري والانسحاب السوري.

فمن الواضح أن هناك هيئة دولية تضم أمريكا وبريطانيا وفرنسا والأمم المتحدة تتابع الوضع اللبناني، وقد عقد سفراء وممثلو هذه القوى عدة اجتماعات في الأسابيع الماضية في باريس وواشنطن حيث تم وضع خطة عمل للمرحلة المقبلة وجرى الحديث عن عقد مؤتمر دولي لدعم لبنان سياسياً واقتصادياً، كما أن مسؤولي هذه الدول يحرصون على متابعة كل التطورات اللبنانية.

وبالمقابل، فقد ازداد تأثير دور بعض الدول العربية والإسلامية (السعودية، مصر، إيران)، إضافة للدور السوري الذي تراجع، في الوضع اللبناني. وتلعب هذه الدول دوراً أساسياً في ترتيب الأوضاع الداخلية وفي الاتصال مع القوى اللبنانية وتحديد بعض المواقف والخيارات المستقبلية.

هذه المعطيات تشير إلى أن لبنان دخل مرحلة جديدة بعد الانتخابات النيابية وسيكون اللبنانيون معنيين بالبحث عن الحلول المناسبة لمشاكلهم، وإن كانت الرعاية الدولية والإقليمية ستبقى قائمة للإشراف على هذه الحلول ومنع تدهور الأوضاع نحو اتجاهات سلبية. ■

اللبنانية الداخلية وينبغي معالجتها من خلال الحوار.

وتتوقع بعض الأوساط السياسية اللبنانية زيادة الضغوط الدولية في هذا الإطار، خصوصاً وأن القوى الدولية ستحاول الربط بين تنفيذ القرار ١٥٥٩ وبين تقديم المساعدات الاقتصادية للبنان. يضاف لذلك وجود قضايا سياسية داخلية ساخنة ينبغي معالجتها ومنها:

وضع قانون انتخاب جديد بعد الاعتراضات الكثيرة على القانون الحالي، إعادة ترميم العلاقات اللبنانية - السورية، معالجة الأجواء الطائفية، استكمال تطبيق اتفاق الطائف، وضع خطة عملية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفساد والهدر، الإصلاح السياسي الداخلي، متابعة التحقيق في اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه واغتيال الصحافي سمير قصير، والأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي.

هذه بعض العناوين الأساسية التي ستبرز في المرحلة المقبلة والتي تتطلب تعاوناً داخلياً وحواراً جاداً بين معظم القوى اللبنانية، وإذا لم يتم التوصل إلى الحلول المناسبة ووضع آليات عمل محددة لمعالجة هذه القضايا فإن الوضع اللبناني سيكون معرضاً لتهزات سياسية وأمنية؛ خصوصاً في ظل بروز بعض الخلافات الداخلية والتهديدات بالعودة للحرب الأهلية، أو الاتجاه نحو «الفيدرالية» بعد الشكاوى التي برزت خلال الانتخابات النيابية من العديد من الشخصيات السياسية واعتبار أن هذه الانتخابات لم تلَبّ

وسينتقل بعد ذلك البحث في تشكيل الحكومة الجديدة وهي من المهمات الصعبة في المرحلة المقبلة، خصوصاً وأن الأعراف السياسية في لبنان تقتضي إعطاء دور أساسي لرئيس الجمهورية في تشكيل الحكومة، وهناك الآن خلاف سياسي بين الرئيس إميل لحود وقوى المعارضة مما سيطرح الكثير من التساؤلات حول كيفية التوفيق بين لحود والمعارضة، وما هي التشكيلة الحكومية المناسبة للطرفين.

كما ستبرز إشكالية أخرى تتعلق بمشاركة حزب الله في الحكومة المقبلة، بعد أن شارك في الحكومة السابقة من خلال أحد أصدقائه الوزير الدكتور طراد حمادة. وقد برزت بعض الاعتراضات الدولية على دخول حزب الله في الحكومة لكن الأمر سيكون متروكاً لقرار الحزب أولاً وللتوافق الداخلي ثانياً، وإن كان أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله ومسؤولو الحزب قد أعلنوا مراراً رغبة الحزب في المشاركة الفعالة في الحياة السياسية في المرحلة المقبلة.

وتبقى أخيراً قضية رئاسة الجمهورية، فقد ارتفعت الأصوات الكثيرة لإقالة رئيس الجمهورية أو تقليص مدة ولايته وخصوصاً من قبل قوى المعارضة (جنبلات وحلفاؤه). لكن البطريرك صفيير وبعض القوى الحزبية (العماد ميشال عون، حزب الله) اعترضوا على هذه الدعوة. ورغم امتلاك قوى المعارضة أغلبية نيابية فإن ذلك لا يؤهلها لإقالة رئيس الجمهورية دستورياً، إلا إذا أرادت القيام بتحريك شعبي وسياسي واسع ضد الرئيس لحود وهذا الأمر يلقي قبولاً سياسياً واسعاً من بعض الدعاة لإقالة لحود. وستكون هذه القضية أحد الملفات السياسية السجالية في المرحلة المقبلة.

### القضايا الساخنة

بعد أن تتم معالجة الملفات السياسية الأساسية فإن لبنان سيكون أمام تحديات أخرى ينبغي على الحكومة الجديدة والبرلمان الجديد معالجتها، ومن أبرز هذه التحديات الضغوط الدولية الهادفة لتنفيذ القرار ١٥٥٩ والمتعلق بنزع سلاح المقاومة ونزع سلاح الفصائل الفلسطينية. وقد بدأت السجلات السياسية والتصريحات الخارجية تتزايد في هذا الشأن وإن كانت معظم القوى اللبنانية تعتبر أن هذه الملفات هي من الشؤون

